الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

PEOPLE'S DEMOCRATIC REPUBLIC OF ALGERIA

وزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري

MINISTRY OF AGRICULTURE, RURAL DEVELOPMENT AND FISHERIES

CABINET
Communication and Media Cell

الديوان
خلية الاتصال والإعلام

ملخص الصحافة
Synthes press

الفلاحـــــــة

Agriculture

ألجيريا برس اونلاين
Algeria Press Online
06مارس 2026 - على الساعة :11:05

اتفاقية شراكة بين صندوق التعاون الفلاحي وجمعية المصدرين

وقع الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي والجمعية الوطنية للمصدرين الجزائريين اتفاقية شراكة إستراتيجية تهدف إلى مرافقة الفلاحة الوطنية نحو الأسواق الدولية وتعزيز حضور المنتجات الفلاحية الجزائرية في مجال التصدير، حسب ما أفاد به اليوم الخميس بيان للصندوق.

وأوضح المصدر ذاته أن هذه الاتفاقية تندرج ضمن رؤية ترمي إلى جعل الفلاحة والصناعات الغذائية من بين الركائز الأساسية لتنويع الاقتصاد الوطني وخلق القيمة المضافة، في ظل تسارع المبادلات التجارية الدولية وضرورة تعزيز تنافسية الشعب الإنتاجية الوطنية.

وبموجب هذه الشراكة، يلتزم الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي بتشجيع الفلاحين على إدراج البعد التصديري ضمن استراتيجياتهم التنموية، من خلال توسيع المنافذ التجارية والارتقاء بمعايير الإنتاج، لا سيما ما تعلق بتحسين الجودة وقابلية التتبع ومطابقة المنتجات لمتطلبات الأسواق الخارجية.

من جهتها، ستضع الجمعية الوطنية للمصدرين الجزائريين خبرتها تحت تصرف المنتجين ومتعاملي الصناعات الغذائية التحويلية، لمرافقتهم في فهم آليات التجارة الدولية والإجراءات التنظيمية، إلى جانب استكشاف الفرص التي توفرها الأسواق المستهدفة، يضيف البيان.

وتهدف الاتفاقية إلى إرساء إطار منظم للتعاون بين المنتجين الفلاحيين والمحولين والمصدرين، ضمن منطق سلسلة القيمة، بما يسمح بتنظيم العرض الوطني وجعله أكثر تنافسية واستدامة ومطابقة للمعايير المعتمدة في الأسواق الدولية.

وفي سياق تنفيذ هذه الاتفاقية، سيتم إطلاق برنامج لقاءات وأنشطة تحسيسية على مدار سنة 2026، من خلال تنظيم لقاءات جهوية لتعريف الفلاحين برهانات التصدير وتعزيز ثقافة التوجه نحو الأسواق الخارجية.

كما يرتقب تنظيم لقاء وطني يجمع المنتجين الفلاحيين ومتعاملي الصناعات الغذائية والمصدرين، لبحث آفاق تطوير الشعب ذات الإمكانات التصديرية العالية والشروط الكفيلة برفع تنافسيتها، وفقا لذات المصدر.

وأكد البيان أن هذه المبادرة تعكس التزام الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي بدعم تطوير السوق الفلاحية الوطنية، من خلال توحيد خبرته المؤسساتية مع خبرة الجمعية الوطنية للمصدرين الجزائريين، بما يسهم في بروز فلاحة وطنية منفتحة على الأسواق الدولية ومولدة لفرص جديدة لفائدة المنتجين الجزائريين.

وكالة الأنباء الجزائرية
ALGÉRIE PRESSE SERVICE

الخميس 05 مارس 2026 16:29

توقيع اتفاقية بين صندوق التعاون الفلاحي وجمعية المصدرين لترقية الصادرات

الجزائر - وقع الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي والجمعية الوطنية للمصدرين الجزائريين اتفاقية شراكة إستراتيجية تهدف إلى مرافقة الفلاحة الوطنية نحو الأسواق الدولية وتعزيز حضور المنتجات الفلاحية الجزائرية في مجال التصدير، حسب ما أفاد به اليوم الخميس بيان للصندوق.

وأوضح المصدر ذاته أن هذه الاتفاقية تندرج ضمن رؤية ترمي إلى جعل الفلاحة والصناعات الغذائية من بين الركائز الأساسية لتنويع الاقتصاد الوطني وخلق القيمة المضافة، في ظل تسارع المبادلات التجارية الدولية وضرورة تعزيز تنافسية الشعب الإنتاجية الوطنية.

وبموجب هذه الشراكة، يلتزم الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي بتشجيع الفلاحين على إدراج البعد التصديري ضمن استراتيجياتهم التنموية، من خلال توسيع المنافذ التجارية والارتقاء بمعايير الإنتاج، لا سيما ما تعلق بتحسين الجودة وقابلية التتبع ومطابقة المنتجات لمتطلبات الأسواق الخارجية.

من جهتها، ستضع الجمعية الوطنية للمصدرين الجزائريين خبرتها تحت تصرف المنتجين ومتعاملي الصناعات الغذائية التحويلية، لمرافقتهم في فهم آليات التجارة الدولية والإجراءات التنظيمية، إلى جانب استكشاف الفرص التي توفرها الأسواق المستهدفة، يضيف البيان.

وتهدف الاتفاقية إلى إرساء إطار منظم للتعاون بين المنتجين الفلاحيين والمحولين والمصدرين، ضمن منطق سلسلة القيمة، بما يسمح بتنظيم العرض الوطني وجعله أكثر تنافسية واستدامة ومطابقة للمعايير المعتمدة في الأسواق الدولية.

وفي سياق تنفيذ هذه الاتفاقية، سيتم إطلاق برنامج لقاءات وأنشطة تحسيسية على مدار سنة 2026، من خلال تنظيم لقاءات جهوية لتعريف الفلاحين برهانات التصدير وتعزيز ثقافة التوجه نحو الأسواق الخارجية.

كما يرتقب تنظيم لقاء وطني يجمع المنتجين الفلاحيين ومتعاملي الصناعات الغذائية والمصدرين، لبحث آفاق تطوير الشعب ذات الإمكانات التصديرية العالية والشروط الكفيلة برفع تنافسيتها، وفقا لذات المصدر.

وأكد البيان أن هذه المبادرة تعكس التزام الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي بدعم تطوير السوق الفلاحية الوطنية، من خلال توحيد خبرته المؤسساتية مع خبرة الجمعية الوطنية للمصدرين الجزائريين، بما يسهم في بروز فلاحة وطنية منفتحة على الأسواق الدولية ومولدة لفرص جديدة لفائدة المنتجين الجزائريين.

الحوار
EL HIWAR
الصفحة: 03

لتعزيز المنتجات الفلاحية الجزائرية في مجال التصدير

اتفاقية شراكة بين صندوق التعاون الفلاحي وجمعية المصدرين

وقع الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي والجمعية الوطنية للمصدرين الجزائريين اتفاقية شراكة إستراتيجية تهدف إلى مرافقة الفلاحة الوطنية نحو الأسواق الدولية وتعزيز حضور المنتجات الفلاحية الجزائرية في مجال التصدير، حسب ما أفاد به بيان للصندوق.

وأوضح المصدر ذاته أن هذه الاتفاقية تندرج ضمن رؤية ترمي إلى جعل الفلاحة والصناعات الغذائية من بين الركائز الأساسية لتنويع الاقتصاد الوطني وخلق القيمة المضافة، في ظل تسارع المبادلات التجارية الدولية وضرورة تعزيز تنافسية الشعب الإنتاجية الوطنية.

وبموجب هذه الشراكة، يلتزم الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي بتشجيع الفلاحين على إدراج البعد التصديري ضمن استراتيجياتهم التنموية، من خلال توسيع المنافذ التجارية والارتقاء بمعايير الإنتاج، لا سيما ما تعلق بتحسين الجودة وقابلية التتبع ومطابقة المنتجات لمتطلبات الأسواق الخارجية.

من جهتها، ستضع الجمعية الوطنية للمصدرين الجزائريين خبرتها تحت تصرف المنتجين ومتعاملي الصناعات الغذائية التحويلية، لمرافقتهم في فهم آليات التجارة الدولية والإجراءات التنظيمية إلى جانب استكشاف الفرص التي توفرها الأسواق المستهدفة، يضيف البيان.

وتهدف الاتفاقية إلى إرساء إطار منظم للتعاون بين المنتجين الفلاحيين والمحولين والمصدرين، ضمن منطق سلسلة القيمة، بما يسمح بتنظيم العرض الوطني وجعله أكثر تنافسية واستدامة ومطابقة للمعايير المعتمدة في الأسواق الدولية.

وفي سياق تنفيذ هذه الاتفاقية، سيتم إطلاق برنامج لقاءات وأنشطة تحسيسية على مدار سنة 2026، من خلال تنظيم لقاءات جهوية لتعريف الفلاحين برهانات التصدير وتعزيز ثقافة التوجه نحو الأسواق الخارجية.

كما يرتقب تنظيم لقاء وطني يجمع المنتجين الفلاحيين ومتعاملي الصناعات الغذائية والمصدرين، لبحث آفاق تطوير الشعب ذات الإمكانات التصديرية العالية والشروط الكفيلة برفع تنافسيتها، وفقا لذات المصدر.

وأكد البيان أن هذه المبادرة تعكس التزام الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي بدعم تطوير السوق الفلاحية الوطنية، من خلال توحيد خبرته المؤسساتية مع خبرة الجمعية الوطنية للمصدرين الجزائريين، بما يسهم في بروز فلاحة وطنية منفتحة على الأسواق الدولية ومولدة لفرص جديدة لفائدة المنتجين الجزائريين.

ع ح

الشروق اليومي
إخبارية وطنية
الصفحة :04

بموجب اتفاقية لـ"جمعية المصدرين" مع صندوق التعاون الفلاحي

مرافقة المنتجات الفلاحية الجزائرية نحو الأسواق الدولية

ك. ل

وقّع الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي والجمعية الوطنية للمصدرين الجزائريين اتفاقية شراكة إستراتيجية تهدف إلى مرافقة الفلاحة الوطنية نحو الأسواق الدولية وتعزيز حضور المنتجات الفلاحية الجزائرية في مجال التصدير، حسب ما أفاد به، الخميس، بيان للصندوق.

وأوضح المصدر ذاته أن هذه الاتفاقية تندرج ضمن رؤية ترمي إلى جعل الفلاحة والصناعات الغذائية من بين الركائز الأساسية لتنويع الاقتصاد الوطني وخلق القيمة المضافة، في ظل تسارع المبادلات التجارية الدولية وضرورة تعزيز تنافسية الشعب الإنتاجية الوطنية.

وبموجب هذه الشراكة، يلتزم الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي بتشجيع الفلاحين على إدراج البعد التصديري ضمن استراتيجياتهم التنموية، من خلال توسيع المنافذ التجارية والارتقاء بمعايير الإنتاج، لاسيما ما تعلق بتحسين الجودة وقابلية التتبع ومطابقة المنتجات لمتطلبات الأسواق الخارجية.

من جهتها، ستضع الجمعية الوطنية للمصدرين الجزائريين خبرتها تحت تصرف المنتجين ومتعاملي الصناعات الغذائية التحويلية، لمرافقتهم في فهم آليات التجارة الدولية والإجراءات التنظيمية، إلى جانب استكشاف الفرص التي توفرها الأسواق المستهدفة، يضيف البيان.

وتهدف الاتفاقية إلى إرساء إطار منظم للتعاون بين المنتجين الفلاحيين والمحولين والمصدرين، ضمن منطق سلسلة القيمة، بما يسمح بتنظيم العرض الوطني وجعله أكثر تنافسية واستدامة ومطابقة للمعايير المعتمدة في الأسواق الدولية.

وفي سياق تنفيذ هذه الاتفاقية، سيتم إطلاق برنامج لقاءات وأنشطة تحسيسية على مدار سنة 2026، من خلال تنظيم لقاءات جهوية لتعريف الفلاحين برهانات التصدير وتعزيز ثقافة التوجه نحو الأسواق الخارجية.

كما يرتقب تنظيم لقاء وطني يجمع المنتجين الفلاحيين ومتعاملي الصناعات الغذائية والمصدرين، لبحث آفاق تطوير الشعب ذات الإمكانات التصديرية العالية والشروط الكفيلة برفع تنافسيتها، وفقا لذات المصدر.

وأكد المصدر أن هذه المبادرة تعكس التزام الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي بدعم تطوير السوق الفلاحية الوطنية، من خلال توحيد خبرته المؤسساتية مع خبرة الجمعية الوطنية للمصدرين الجزائريين، بما يسهم في بروز فلاحة وطنية منفتحة على الأسواق الدولية ومولدة لفرص جديدة لفائدة المنتجين الجزائريين.

الأسواق و الاقتصاد الزراعـي
Markets and Agricultural Economy

المستثمر
صوت المستثمر الجزائري
يومية وطنية جزائرية

شهر رمضان: المخطط الاستباقي للحكومة سمح بوفرة اللحوم المستوردة وبأسعار مضبوطة

أفادت وزيرة التجارة الداخلية وضبط السوق الوطنية، أمال عبد اللطيف، الخميس المنصرم بالجزائر العاصمة، بأن المخطط الإستباقي الذي وضعته الحكومة تحسبا لشهر رمضان، سمح بتسجيل وفرة في اللحوم المستوردة، وبأسعار مضبوطة، حسب ما جاء في بيان للوزارة. ولدى وقوفها بمعرض «رمضان بالقصر»، المنظم على مستوى قصر المعارض «صافكس»، على عملية التموين بالمواد واسعة الاستهلاك، أين اطلعت على التخفيضات المطبقة، أوضحت الوزيرة «أن المخطط الاستباقي الذي اتخذته الحكومة بالتنسيق مع مختلف الهيئات المعنية للتحضير لشهر رمضان، سمح بتسجيل وفرة في اللحوم المستوردة بنوعيها، كما سمح بتوفير هذه المادة الأساسية للمواطن بأسعار مدروسة ومضبوطة». وبالمناسبة، أسدت السيدة عبد اللطيف توجيهات إلى مؤسسة «ماغرو» بضرورة ضمان استدامة التموين بما يضمن ضبط سلسلة التوزيع وتلبية احتياجات الأسواق طيلة شهر رمضان، لاسيما فيما يتعلق بالمواد التي تشهد ارتفاعا في الطلب خلال هذه الفترة، مع تعزيز التنسيق

مع الفلاحين وتمكينهم من تسويق منتجاتهم مباشرة للمستهلك، يضيف البيان. كما قامت الوزيرة بزيارة عمل وتفقد إلى المديرية الجهوية للتجارة-ناحية الجزائر العاصمة، حيث استمعت إلى عرض شامل قدمه المدير الجهوي للتجارة، حسين مومن، حول سير عمل المديرية ومهامها في مجال تنظيم ومراقبة السوق. وفي هذا الإطار، يضيف البيان، شددت السيدة عبد اللطيف على ضرورة تحسين أداء الموظفين والإطارات، وتسخير الإمكانيات البشرية والمادية المتاحة بما يضمن تقديم خدمة عمومية ذات جودة ترقى إلى تطلعات المواطنين والمتعاملين الاقتصاديين.

الشعب
يومية وطنية إخبارية تأسست في 11 ديسمبر 1962
الصفحة: 04

عاينت معرض «رمضان في القصر».. أمال عبد اللطيف:

تعزيز التنسيق مع الفلاحين وتمكينهم من تسويق منتجاتهم مباشرة

● المخطط الاستباقي سمح بوفرة اللحوم المستوردة

أفادت وزيرة التجارة الداخلية وضبط السوق الوطنية، أمال عبد اللطيف، الخميس بالجزائر العاصمة، بأن المخطّط الاستباقي الذي وضعته الحكومة تحسبا لشهر رمضان، سمح بتسجيل وفرة في اللّحوم المستوردة، وبأسعار مضبوطة، بحسب ما جاء في بيان للوزارة.

لدى وقوفها بمعرض «رمضان بالقصر»، المنظم على مستوى قصر المعارض «صافكس»، على عملية التموين بالمواد واسعة الاستهلاك، أين اطلعت على التخفيضات المطبقة، أوضحت الوزيرة «أنّ المخطط الاستباقي الذي اتخذته الحكومة بالتنسيق مع مختلف الهيئات المعنية للتحضير لشهر رمضان، سمح بتسجيل وفرة في اللحوم المستوردة بنوعيها، كما سمح بتوفير هذه المادة الأساسية للمواطن بأسعار مدروسة ومضبوطة».

وبالمناسبة، أسدت عبد اللطيف توجيهات إلى مؤسّسة «ماغرو» بضرورة ضمان استدامة التموين، بما يضمن ضبط سلسلة التوزيع وتلبية احتياجات الأسواق طيلة شهر رمضان، لاسيما فيما يتعلق بالمواد التي تشهد ارتفاعا في الطلب خلال هذه الفترة، مع تعزيز التنسيق مع الفلاحين وتمكينهم من تسويق منتجاتهم مباشرة للمستهلك، يضيف البيان.

كما قامت الوزيرة بزيارة عمل وتفقد إلى المديرية الجهوية للتجارة-ناحية الجزائر العاصمة، حيث استمعت إلى عرض شامل قدّمه المدير الجهوي للتجارة، حسين مومن، حول سير عمل المديرية ومهامها في مجال تنظيم ومراقبة السوق.

وفي هذا الإطار، يضيف البيان، شدّدت السيدة عبد اللطيف على ضرورة تحسين أداء الموظفين والإطارات، وتسخير الإمكانات البشرية والمادية المتاحة، بما يضمن تقديم خدمة عمومية ذات جودة ترقى إلى تطلّعات المواطنين والمتعاملين الاقتصاديين.

الصيد البحري والمنتجات الصيدية
Marine fishing and fishery products

وكالة الأنباء الجزائرية
ALGÉRIE PRESSE SERVICE

لجمعة 06 مارس 2026 14:51

تسهيلات جديدة في مجال اقتناء العتاد ستدخل قريبا حيز التنفيذ

الجزائر - يرتقب أن يدخل قريبا حيز التنفيذ إجراء جديد يقضي بالسماح للناشطين في القطاع باستيراد المحركات التي يقل عمرها عن خمس سنوات، والموجهة لسفن الصيد الساحلي، حسب ما أفاد به المدير العام للصيد البحري وتربية المائيات بوزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري، ميلود تريعة.

وأفاد السيد تريعة، في تصريح ل(وأج)، ب"أن هذا الإجراء سيسمح بتعزيز الأسطول البحري وإعادة السفن المتوقفة إلى الخدمة", مشيرا إلى أن النص المتعلق بهذا التدبير سينشر قريبا في الجريدة الرسمية.

ويتعلق الأمر بتسهيل ممنوح لفائدة مهنيي الصيد، سيضاف إلى جملة من التدابير الواردة في قانون المالية لسنة 2026، التي دخلت حيز التنفيذ مع بداية السنة الجارية، وعلى رأسها الترخيص باستيراد السفن التي يقل عمرها عن 15 سنة بما يسمح بتنشيط الاستثمار في الصيد في أعالي البحار، إلى جانب الإعفاء من الحقوق الجمركية وتطبيق المعدل المخفض للرسم على القيمة المضافة عند استيراد المواد الأولية التي تدخل في صناعة الأعلاف الموجهة لتربية المائيات.

وبخصوص سفن الصيد الكبيرة، أكد أن العديد من المتعاملين يدرسون اقتناء سفن متخصصة موجهة للعمل لا سيما في مياه دول أخرى شريكة للجزائر، من بينها موريتانيا.

وفي هذا السياق، أعلن السيد تريعة عن بروتوكول اتفاق للصيد مع موريتانيا من المرتقب استكماله قريبا، مشيرا إلى أن عدة جولات من المشاورات التي عقدت بين الجانبين الجزائري والموريتاني "سمحت بالتوصل إلى تخفيض في حقوق الولوج بنسبة 30 بالمائة، ثم إلى إبرام اتفاق في سبتمبر الماضي ينص على تخفيض إضافي بنسبة 50 بالمائة وهو ما من شأنه تعزيز جاذبية الاستثمارات وتشجيع المتعاملين على ممارسة الصيد في المحيط الأطلسي."

ووفق المسؤول ذاته، فإن الهدف يتمثل في بلوغ حجم قدره 20.000 طن من الموارد الصيدية المتأتية من الصيد في أعالي البحار، أساسا في المياه الموريتانية.

وعلى المستوى الوطني "تتجه أولويات قطاع الصيد نحو رفع الإنتاج بأكثر من 50.000 طن بالاعتماد على الصيد في أعالي البحار، وكذلك على تربية المائيات التي تمثل حاليا 7 بالمائة من إجمالي الإنتاج الصيدي, بحجم إنتاج بلغ 7000 طن سنة 2025"، حسب ما أكده المسؤول نفسه.

أما فيما يتعلق بشعبة التونة الحمراء، شدد مدير الصيد بالوزارة على اهتمام القطاع بتثمين هذا المورد من خلال تطوير نشاطات التسمين.

ففي الوقت الحالي تصدر الجزائر تقريبا كامل حصتها من التونة من أجل التسمين وإعادة البيع، غير أن عددا متزايدا من المستثمرين الوطنيين يرغبون في الولوج إلى هذه الشعبة، حسب ما أفاد به السيد تريعة، مضيفا بأن أول مزرعة نموذجية لتسمين التونة أنشأها متعامل خاص بتلمسان، مع ملحقة بولاية الطارف.

وأوضح أن الأمر يتعلق بمرحلة تجريبية، مبرزا أن التسمين يسمح بزيادة الكميات القابلة للتصدير مع رفع القيمة التجارية للمنتوج وتخصيص جزء من الإنتاج للسوق المحلية وضمان توفره خارج الموسم.

النهار الجديد
ENNAHAR EL DJADID يومية إخبارية وطنية
06 مارس 2026 - 15:01

صيد بحري.. تسهيلات جديدة في مجال اقتناء العتاد

بقلم نادية بن طاهر

يرتقب أن يدخل قريبا حيز التنفيذ إجراء جديد يقضي بالسماح للناشطين في القطاع باستيراد المحركات التي يقل عمرها عن خمس سنوات، والموجهة لسفن الصيد الساحلي.

وحسب ما أفاد به المدير العام للصيد البحري وتربية المائيات بوزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري، ميلود تريعة، في تصريح لوكالة الأنباء الجزائرية، سيسمح هذا الإجراء بتعزيز الأسطول البحري وإعادة السفن المتوقفة إلى الخدمة". مشيرا إلى أن النص المتعلق بهذا التدبير سينشر قريبا في الجريدة الرسمية.

ويتعلق الأمر بتسهيل ممنوح لفائدة مهنيي الصيد، سيضاف إلى جملة من التدابير الواردة في قانون المالية لسنة 2026. التي دخلت حيز التنفيذ مع بداية السنة الجارية. وعلى رأسها الترخيص باستيراد السفن التي يقل عمرها عن 15 سنة. بما يسمح بتنشيط الاستثمار في الصيد في أعالي البحار.

إلى جانب الإعفاء من الحقوق الجمركية وتطبيق المعدل المخفض للرسم على القيمة المضافة عند استيراد المواد الأولية. التي تدخل في صناعة الأعلاف الموجهة لتربية المائيات.

وبخصوص سفن الصيد الكبيرة، أكد أن العديد من المتعاملين يدرسون اقتناء سفن متخصصة موجهة للعمل. لا سيما في مياه دول أخرى شريكة للجزائر، من بينها موريتانيا.

وفي هذا السياق، أعلن تريعة عن بروتوكول اتفاق للصيد مع موريتانيا من المرتقب استكماله قريبا. مشيرا إلى أن عدة جولات من المشاورات التي عقدت بين الجانبين الجزائري و الموريتاني "سمحت بالتوصل إلى تخفيض في حقوق الولوج بنسبة30 بالمائة. ثم إلى إبرام اتفاق في سبتمبر الماضي ينص على تخفيض إضافي بنسبة 50 بالمائة. وهو ما من شأنه تعزيز جاذبية الاستثمارات وتشجيع المتعاملين على ممارسة الصيد في المحيط الأطلسي."

ووفق المسؤول ذاته، فإن الهدف يتمثل في بلوغ حجم قدره 20.000 طن من الموارد الصيدية المتأتية من الصيد في أعالي البحار، أساسا في المياه الموريتانية.

وعلى المستوى الوطني " تتجه أولويات قطاع الصيد نحو رفع الإنتاج بأكثر من 50.000 طن بالاعتماد على الصيد في أعالي البحار، وكذلك على تربية المائيات التي تمثل حاليا 7 بالمائة من إجمالي الإنتاج الصيدي، بحجم إنتاج بلغ 7000 طن سنة 2025"، حسب ما أكده المسؤول نفسه.

أما فيما يتعلق بشعبة التونة الحمراء، شدد مدير الصيد بالوزارة على اهتمام القطاع بتثمين هذا المورد من خلال تطوير نشاطات التسمين.

ففي الوقت الحالي تصدر الجزائر تقريبا كامل حصتها من التونة من أجل التسمين وإعادة البيع. غير أن عددا متزايدا من المستثمرين الوطنيين يرغبون في الولوج إلى هذه الشعبة.

وأشار ذات المسؤول، إلى أن أول مزرعة نموذجية لتسمين التونة أنشأها متعامل خاص بتلمسان، مع ملحقة بولاية الطارف.

وأوضح أن الأمر يتعلق بمرحلة تجريبية، مبرزا أن التسمين يسمح بزيادة الكميات القابلة للتصدير مع رفع القيمة التجارية للمنتوج. وتخصيص جزء من الإنتاج للسوق المحلية وضمان توفره خارج الموسم.

الخبر EL KHABAR
ON LINE
06/03/2026 - 16:47

صيد بحري.. إجراء جديد يدخل حيز التنفيذ قريبا

سيضاف إلى جملة من التدابير الواردة في قانون المالية لسنة 2026 .

بقلم:إسلام بن خليف

يرتقب أن يدخل قريبا حيز التنفيذ إجراء جديد يقضي بالسماح للناشطين في القطاع باستيراد المحركات التي يقل عمرها عن خمس سنوات، والموجهة لسفن الصيد الساحلي، حسب ما أفاد به المدير العام للصيد البحري وتربية المائيات بوزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري، ميلود تريعة.

وأفاد تريعة، في تصريح لوكالة الأنباء الجزائرية، بأن هذا الإجراء "سيسمح بتعزيز الأسطول البحري وإعادة السفن المتوقفة إلى الخدمة"، مشيرا إلى أن النص المتعلق بهذا التدبير سينشر قريبا في الجريدة الرسمية.

ويتعلق الأمر بتسهيل ممنوح لفائدة مهنيي الصيد، سيضاف إلى جملة من التدابير الواردة في قانون المالية لسنة 2026، التي دخلت حيز التنفيذ مع بداية السنة الجارية، وعلى رأسها الترخيص باستيراد السفن التي يقل عمرها عن 15 سنة بما يسمح بتنشيط الاستثمار في الصيد في أعالي البحار، إلى جانب الإعفاء من الحقوق الجمركية وتطبيق المعدل المخفض للرسم على القيمة المضافة عند استيراد المواد الأولية التي تدخل في صناعة الأعلاف الموجهة لتربية المائيات.

وبخصوص سفن الصيد الكبيرة، أكد أن العديد من المتعاملين يدرسون اقتناء سفن متخصصة موجهة للعمل لا سيما في مياه دول أخرى شريكة للجزائر، من بينها موريتانيا.

وفي هذا السياق، أعلن تريعة عن بروتوكول اتفاق للصيد مع موريتانيا من المرتقب استكماله قريبا، مشيرا إلى أن عدة جولات من المشاورات التي عقدت بين الجانبين الجزائري والموريتاني "سمحت بالتوصل إلى تخفيض في حقوق الولوج بنسبة 30 بالمائة، ثم إلى إبرام اتفاق في سبتمبر الماضي ينص على تخفيض إضافي بنسبة 50 بالمائة وهو ما من شأنه تعزيز جاذبية الاستثمارات وتشجيع المتعاملين على ممارسة الصيد في المحيط الأطلسي."

ووفق المسؤول ذاته، فإن الهدف يتمثل في بلوغ حجم قدره 20.000 طن من الموارد الصيدية المتأتية من الصيد في أعالي البحار، أساسا في المياه الموريتانية.

وعلى المستوى الوطني "تتجه أولويات قطاع الصيد نحو رفع الإنتاج بأكثر من 50.000 طن بالاعتماد على الصيد في أعالي البحار، وكذلك على تربية المائيات التي تمثل حاليا 7 بالمائة من إجمالي الإنتاج الصيدي، بحجم إنتاج بلغ 7000 طن سنة 2025"، حسب ما أكده المسؤول نفسه.

أما فيما يتعلق بشعبة التونة الحمراء، شدد مدير الصيد بالوزارة على اهتمام القطاع بتثمين هذا المورد من خلال تطوير نشاطات التسمين.

ففي الوقت الحالي تصدر الجزائر تقريبا كامل حصتها من التونة من أجل التسمين وإعادة البيع، غير أن عددا متزايدا من المستثمرين الوطنيين يرغبون في الولوج إلى هذه الشعبة، حسب ما أفاد به السيد تريعة، مضيفا بأن أول مزرعة نموذجية لتسمين التونة أنشأها متعامل خاص بتلمسان، مع ملحقة بولاية الطارف.

وأوضح أن الأمر يتعلق بمرحلة تجريبية، مبرزا أن التسمين يسمح بزيادة الكميات القابلة للتصدير مع رفع القيمة التجارية للمنتوج وتخصيص جزء من الإنتاج للسوق المحلية وضمان توفره خارج الموسم.

EL MASSA المساء
يومية إخبارية وطنية
الصفحة: 05

الإجراء يدخل حيّز التنفيذ قريبا.. تربعة:
الترخيص باستيراد محركات مستعملة لسفن الصيد الساحلي

كشف المدير العام للصيد البحري وتربية المائيات بوزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري، ميلود تربعة، أول أمس، عن قرب تطبيق إجراء جديد يقضي بالسماح للناشطين في القطاع باستيراد المحركات التي يقل عمرها عن 5 سنوات والموجهة لسفن الصيد الساحلي. ذكر تربعة، في تصريح لوكالة الأنباء، أن هذا الإجراء سيسمح بتعزيز الأسطول البحري وإعادة السفن المتوقفة إلى الخدمة، مشيرا إلى أن النص المتعلق بهذا التدبير سينشر قريبا في الجريدة الرسمية. ويتعلق الأمر بتسهيل ممنوح لفائدة مهنيي الصيد يضاف إلى جملة من التدابير الواردة في قانون المالية لسنة 2026، التي دخلت حيز التنفيذ مع بداية السنة الجارية، وعلى رأسها الترخيص باستيراد السفن التي يقل عمرها عن 15 سنة بما يسمح بتنشيط الاستثمار في الصيد في أعالي البحار، إلى جانب الإعفاء من الحقوق الجمركية وتطبيق المعدل المخفض للرسم على القيمة المضافة عند استيراد المواد الأولية التي تدخل في صناعة الأعلاف الموجهة لتربية المائيات. وبخصوص سفن الصيد الكبيرة أكد المتحدث، أن العديد من المتعاملين يدرسون اقتناء سفن متخصصة موجهة للعمل لاسيما في مياه دول أخرى شريكة للجزائر من بينها موريتانيا.

في هذا السياق أعلن تربعة، عن قرب استكمال بروتوكول اتفاق للصيد مع موريتانيا، مشيرا إلى أن عدة جولات من المشاورات التي عقدت بين الجانبين "سمحت بالتوصل إلى تخفيض في حقوق الولوج بنسبة 30 بالمائة، ثم إلى إبرام اتفاق في سبتمبر الماضي، ينص على تخفيض إضافي بنسبة 50 بالمائة ما من شأنه تعزيز جاذبية الاستثمارات وتشجيع المتعاملين على ممارسة الصيد في المحيط الأطلسي". ووفق المسؤول ذاته، فإن الهدف يتمثل في بلوغ حجم قدره 20.000 طن من الموارد الصيدية المتأتية من الصيد في أعالي البحار، خاصة في المياه الاقليمية الموريتانية.

وعلى المستوى الوطني تتجه أولويات قطاع الصيد نحو رفع الإنتاج بأكثر من 50.000 طن بالاعتماد على الصيد في أعالي البحار وكذلك على تربية المائيات. أما فيما يتعلق بشعبة التونة الحمراء أكد مدير الصيد بالوزارة، اهتمام القطاع بتثمين هذا المورد من خلال تطوير نشاطات التسمين.

ق. إ

الشروق اليومي
إخبارية وطنية
الصفحة :04

يخص استيراد محركات أقل عن 5 سنوات موجهة للصيد الساحلي

تسهيلات لاقتناء عتاد الصيد البحري تدخل حيز التنفيذ قريبًا

● تريعة: من المرتقب استكمال بروتوكول اتفاق للصيد مع موريتانيا

فاتح. ع

كشف المدير العام للصيد البحري وتربية المائيات بوزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري، ميلود تريعة، أنه يرتقب أن يدخل قريبا حيز التنفيذ إجراء جديد يقضي بالسماح للناشطين في القطاع باستيراد المحركات التي يقل عمرها عن خمس سنوات، والموجهة لسفن الصيد الساحلي.

وأفاد تريعة، في تصريح لـ«وأج/"، بـ«أن هذا الإجراء سيسمح بتعزيز الأسطول البحري وإعادة السفن المتوقفة إلى الخدمة"، مشيرا إلى أن النص المتعلق بهذا التدبير سينشر قريبا في الجريدة الرسمية.

ويتعلق الأمر بتسهيل ممنوح لفائدة مهنيي الصيد، سيضاف إلى جملة من التدابير الواردة في قانون المالية لسنة 2026، التي دخلت حيز التنفيذ مع بداية السنة الجارية، وعلى رأسها الترخيص باستيراد السفن التي يقل عمرها عن 15 سنة بما يسمح بتنشيط الاستثمار في الصيد في أعالي البحار، إلى جانب الإعفاء من الحقوق الجمركية وتطبيق المعدل المخفض للرسم على القيمة المضافة عند استيراد المواد الأولية التي تدخل في صناعة الأعلاف الموجهة لتربية المائيات.

وبخصوص سفن الصيد الكبيرة، أكد أن العديد من المتعاملين يدرسون اقتناء سفن متخصصة موجهة للعمل لاسيما في مياه دول أخرى شريكة للجزائر، من بينها موريتانيا.

وفي هذا السياق، أعلن تريعة عن بروتوكول اتفاق للصيد مع موريتانيا من المرتقب استكماله قريبا، مشيرا إلى أن عدة جولات من المشاورات التي عقدت بين الجانبين الجزائري والموريتاني "سمحت بالتوصل إلى تخفيض في حقوق الولوج بنسبة 30 بالمائة، ثم إلى إبرام اتفاق في سبتمبر الماضي ينص على تخفيض إضافي بنسبة 50 بالمائة وهو ما من شأنه تعزيز جاذبية الاستثمارات وتشجيع المتعاملين على ممارسة الصيد في المحيط الأطلسي".

ووفق المسؤول ذاته، فإن الهدف يتمثل في بلوغ حجم قدره 20.000 طن من الموارد الصيدية المتأتية من الصيد في أعالي البحار، أساسا في المياه الموريتانية.

وعلى المستوى الوطني "تتجه أولويات قطاع الصيد نحو رفع الإنتاج بأكثر من50.000 طن بالاعتماد على الصيد في أعالي البحار، وكذلك على تربية المائيات التي تمثل حاليا 7 بالمائة من إجمالي الإنتاج الصيدي، بحجم إنتاج بلغ7000 طن سنة 2025"، حسب ما أكده المسؤول نفسه.

أما فيما يتعلق بشعبة التونة الحمراء، شدد مدير الصيد بالوزارة على اهتمام القطاع بتثمين هذا المورد من خلال تطوير نشاطات التسمين.

ففي الوقت الحالي تصدر الجزائر تقريبا كامل حصتها من التونة من أجل التسمين وإعادة البيع، غير أن عددا متزايدا من المستثمرين الوطنيين يرغبون في الولوج إلى هذه الشعبة، حسب ما أفاد به السيد تريعة، مضيفا بأن أول مزرعة نموذجية لتسمين التونة أنشأها متعامل خاص بتلمسان، مع ملحقة بولاية الطارف.

وأوضح أن الأمر يتعلق بمرحلة تجريبية، مبرزا أن التسمين يسمح بزيادة الكميات القابلة للتصدير مع رفع القيمة التجارية للمنتج وتخصيص جزء من الإنتاج للسوق المحلية وضمان توفره خارج الموسم.

الحوار
EL HIWAR
الصفحة:05

سكيكدة: 3 اتفاقيات خدمات لتحسين ظروف مهنيي الصيد

وقعت مديرية الصيد البحري وتربية المائيات بولاية سكيكدة، 3 اتفاقيات خدمات، تهدف بالأساس لتحسين الظروف الاجتماعية والمهنية لمهنيي الصيد البحري وتربية المائيات، ليرتفع عدد الاتفاقيات الموقعة إلى 8، بعد تلك التي تم توقيعها العام الفارط، حسب ما كشف عنه المدير الولائي، نعيم بلعكري، للنصر.

وأكد المتحدث، أن اتفاقيتين تم توقيعهما في القطاع الصحي مع مصحات وعيادات في طب الأسنان ومخابر للتحاليل والنظارات الطبية والاتفاقية الثالثة في قطاع السياحة مع وكالة للسفر، حيث تم إمضاء مراسم الاتفاقية من طرف غرفة الصيد البحري وتربية المائيات ولجنة الخدمات الاجتماعية والهيئات المعنية.وأوضح مسؤول القطاع، أن الاتفاقيات مكسب كبير لمهنيي الصيد البحري وتربية المائيات، حيث ستكون لهم ولزوجاتهم وأبنائهم وآبائهم وأمهاتهم في الاستفادة من التخفيضات بنسب مختلفة في مختلف الخدمات بالقطاعات المعنية، مضيفا أن مصالحه تسعى لعقد اتفاقيات أخرى في قطاعات مختلفة.وثمن مهنيو الصيد هذه الاتفاقيات واعتبروها مكسبا كبيرا لهم، على اعتبار أنها ستساهم في حل الكثير من المشاكل الاجتماعية التي ظلت عالقة منذ سنوات.

أخبار الوطن
AKHBAR ELWATANE
شبكة إخبارية جزائرية
الصفحة: 05

قطاع الصيد البحري وتربية المائيات

12 طنـــاً من الأسمـــاك بأسعار تنافسية في رمضان

يعمل قطاع الصيد البحري وتربية المائيات بعين تموشنت على تسويق زهاء 12 طنا من المنتوج السمكي بأسعار تنافسية خلال شهر رمضان الفضيل، حسبما أفاد به اليوم الأحد المدير الولائي للقطاع، هواري قويسم.

إيمان إقرجيجن/ وأج

وأوضح القويسم أن القطاع قام منذ بداية الشهر الفضيل بتسويق 3.2 أطنان من سمك القجوج الملكي بسعر مرجعي يقدر بـ 1200 دج للكيلوغرام الواحد، مشيراً إلى أن العملية متواصلة طيلة شهر رمضان لبلوغ 10 أطنان من ذات النوع السمكي الذي تم اقتناؤه من مزرعة مختصة في تربية المائيات بولاية تلمسان.

وأضاف ذات المتحدث أنه سيشرع خلال الأسبوع الجاري في تسويق طنين من سمك البلطي الأحمر بسعر مرجعي يقدر بـ 500 دج للكيلوغرام الواحد، يتم توفيره من طرف متعامل اقتصادي من بلدية تارقة ينشط في مجال تربية المائيات. وتتم عملية التسويق عبر نقطة بيع بمدينة عين تموشنت متعاقدة مع الغرفة الولائية للصيد البحري وتربية المائيات، إضافة إلى تموين الأسواق التضامنية الثمانية المتواجدة بالولاية.

ومن جهة أخرى، سجل قطاع الصيد البحري وتربية المائيات بالولاية مؤخراً إنزالاً سمكياً معتبراً في عدد من أصناف الأسماك البيضاء على مستوى موانئي بوزجار وبني صاف، وذلك تزامناً مع استقرار الأوضاع المناخية.

أزيد من 10 آلاف طن إنتاج سمكي سنة 2025

حققت ولاية عين تموشنت إنتاجا سمكيا يقدر بـ10.053 طنا من مختلف أصناف الأسماك خلال السنة المنصرمة 2025، حسبما علم اليوم الأحد لدى المدير الولائي لقطاع الصيد البحري وتربية المائيات، هواري قويسم.

وأوضح قويسم أن الأسماك الزرقاء استحوذت على حصة الأسد من إجمالي الإنتاج المحقق في شعبة الصيد البحري، بكمية بلغت 7.864 طنا، تليها الأسماك البيضاء بـ1.052 طنا، ثم القشريات بـ955 طنا، والرخويات بـ114 طنا.

وسجل ميناء بوزجار أعلى مستويات الإنزال السمكي خلال السنة الماضية بنحو 5.600 طن، فيما بلغ الإنتاج السمكي بميناء بني صاف زهاء 4.400 طن.

وأضاف المدير الولائي أن قطاع الصيد البحري وتربية المائيات بعين تموشنت يعرف خلال السنوات الأخيرة استقرارا «ملحوظا» في الإنتاج السمكي، بمعدل يتراوح بين 10 آلاف و11 ألف طن سنويا، ما يجعل الولاية من بين الولايات الساحلية الرائدة وطنيا في مجال الصيد البحري.

ويحصي القطاع بالولاية 406 سفن صيد بحري من مختلف الأحجام والأنواع، من بينها 197 قاربا مخصصا للصيد الحرفي، و99 قاربا لصيد السردين، و68 سفينة من نوع الجيباب، إلى جانب 5 سفن مخصصة لصيد التونة.

الأخبـــــــار الجهويـــــــة
Regional news

الوسط EL WASSAT
يومية وطنية شاملة
الصفحة :07

281064 رأس من الأغنام و90884 رأس من الإبل

بعثة برلمانية لتشخيص واقع شعبة اللحوم بتمنراست

● مطالب بتبسيط إجراءات الحصول على الشعير واللقاحات

وقفت نهاية الأسبوع المنصرم، البعثة الاستعلامية المؤقتة للمجلس الشعبي الوطني، خلال زيارتها لولاية تمنراست، وذلك قصد تشخيص واقع شعبة اللحوم والوقوف على أبرز التحديات التي يواجهها الموالون في مجال تربية المواشي.

أحمد. ب

هذه الزيارة الميدانية ، تندرج ضمن متابعة أوضاع هذه الشعبة الحيوية و الاطلاع عن كثب على انشغالات المهنيين ، و ذلك قصد رفع توصيات عملية تسهم في دعم الإنتاج الحيواني و تعزيز الأمن الغذائي.

و خلال لقاءً موسعا للبعثة البرلمانية بمقر مديرية المصالح الفلاحية و الغرفة الفلاحية ، خصص للاستماع إلى عرض قدمه مدير المصالح الفلاحية، وكذا انشغالات الموالين والمربين والفاعلين في المجال الفلاحي وتربية والمواشي ، فقد أكد مدير القطاع أحمد إيرزغ ، بأن الإنتاج الحيواني لعام 2025 يعكس حيوية هذا النشاط الاقتصادي في الولاية ، حيث تصدرت الأغنام و الماعز قائمة الثروة الحيوانية ، في حين سجل إنتاج اللحوم الحمراء و البيضاء مستويات تلبي احتياجات السوق المحلية وتضمن الأمن الغذائي.

وخلال عرض، قدمه أمام أعضاء البعثة، كشف مدير المصالح الفلاحية، أن ولاية تمنراست تمتلك قطيعا ضخما من الأغنام بلغ 281061 رأس، حيث تشكل النعاج الجزء الأكبر منها بـ 188072 رأس، مما يضمن استمرارية وتجدد هذا القطيع، وفي المرتبة الثانية الماعز بإجمالي 161153 رأس، أما قطاع الإبل الذي يعد رمزا للمنطقة فقد سجل 90884 رأس، مع وجود قاعدة إنتاجية هامة تتمثل في 65538 ناقة.

أما على صعيد الإنتاج، فقد أوضح المتحدث نفسه بأن الأرقام أظهرت نشاطا مكثفا في المذابح من خلال توفير اللحوم، حيث تصدرت لحوم الإبل الإنتاج من حيث الوزن الإجمالي المقدر بـ 2,388,800 كيلوغرام، ناتجة عن ذبح 11،944 رأس أما لحوم الأبقار فقد سجلت إنتاجا قدره 1،905،700 كيلوغرام ناتجة عن ذبح 13،993 رأس، ولحوم الأغنام ب 1،344،823,5 كيلوغرام من خلال ذبح 69،552 رأس.

كما اغتنم المهنيون والمربون هذه الجلسة، لرفع جملة من التحديات التي تعيق تطور الشعبة، تمحورت حول ضرورة تبسيط إجراءات الحصول على مادة الشعير العلفي بأسعار مدعمة، المطالبة بتكثيف المرافقة البيطرية، وتوفير اللقاحات الضرورية، ربط المستثمرات الفلاحية بالشبكة الكهربائية، بالإضافة إلى إنجاز حواجز وممهلات عبر الأودية الكبيرة لتقليل سرعة المياه، مع الدعوة إلى مراجعة الإجراءات الجبائية.

من جهتهم، أكد أعضاء البعثة الاستعلامية التزامهم الكامل بنقل هذه الانشغالات بكل أمانة، من خلال إعداد تقرير مفصل يرفع إلى الجهات المعنية، يتضمن مقترحات وحلول للنهوض بشعبة اللحوم التي تعد ركيزة أساسية للاقتصاد الوطني.

EL MASSA المساء
يومية إخبارية وطنية
الصفحة: 08

ضبط معطيات القطاع الزراعي

دعوة فلاحي عين تموشنت للتصريح بعمليات البذر

دعت مصالح مديرية الفلاحة بولاية عين تموشنت، جميع الفلاحين الذين قاموا بعملية الحرث والبذر، الى التوجه نحو الأقسام والفروع المختصة، من أجل التصريح بالبذر، في إطار إحصاء المساحات المزروعة عبر مختلف بلديات الولاية.

محمد عبيد

أكد محمد فوزي مصار، رئيس مصلحة تنظيم الإنتاج والدعم التقني بالمصالح الفلاحية، أن هذه العملية التي تمتد من فيفري الجاري الى غاية 15 من نفس الشهر، تكتسي أهمية بالغة، ومن شأنها ضبط المعطيات الفلاحية بدقة. كما تتيح للفلاحين فرصة الاستفادة من مختلف التسهيلات، الى جانب اعتماد الرقمنة في متابعة الموسم، من خلال إضافات رقمية مباشرة عبر منصة خاصة، تم إنشاؤها على مستوى مديرية المصالح الفلاحية، وكانت بمبادرة محلية. وتمت الإشارة في هذا السياق، إلى أن الموسم الفلاحي الحالي عرف تساقط أمطار معتبرة فاقت 360 ملم. كما عرفت عملية اقتناء البذور، هي الأخرى، إقبالا متزايدا من الفلاحين على تعاونيتي الحبوب والبقول الجافة لحمام بوحجر وعين تموشنت، حيث بلغت المساحة المستهدفة بالبذر، 51200 هكتار، تحققت منها الى غاية الآن، مساحة مصرح بها قُدرت بـ 41653 هكتار، بفارق 9047 هكتار.

ودعا السيد مصار في هذا الإطار، الفلاحين الى التصريح بالبذر على مستوى الأقسام الفرعية لبلدياتهم، حتى يتم إحصاء هذه المساحات بصفة رسمية. وهي العملية التي ستعود عليهم بالفائدة نهاية الموسم؛ لكون الفلاح يتلقى كل التسهيلات لدفع المحاصيل لدى تعاونتي الحبوب والبقول الجافة لعين تموشنت وحمام بوحجر.

وفي سياق ذي صلة، بلغت نسبة تساقط الأمطار بولاية عين تموشنت منذ شهر سبتمبر المنصرم، 361 ملم، حسبما كشف عبد المومن تيزغو رئيس مصلحة الموارد المائية بقطاع الري، الذي أكد أن هذه النسبة توشك أن تبلغ المعدل السنوي الذي يعادل 400 ملم، مشيرا الى أن الأمطار المتساقطة خلال نفس الفترة من السنة المنصرمة، لم تتعد 96 ملم، ومذكرا بأن الولاية لم تصل منذ 10 سنوات، الى المتوسط السنوي.

EL MASSA المساء
يومية إخبارية وطنية
الصفحة: 08

بفضل الأمطار الأخيرة

رفع كميات السقي الفلاحي بتيارت إلى 5 آلاف هكتار

ساهمت الأمطار الغزيرة التي تهاطلت، مؤخرا، على ولاية تيارت، بنسب كبيرة، في رفع مخزون المياه الباطنية والسطحية، مع امتلاء السدود والحواجز المائية، وبالتالي رفع كميات السقي بشكل كبير؛ ما بدّد المخاوف من نقص مياه السقي.

ن. خيالي

وتنفيذا للمشروع الوطني للسقي الفلاحي الذي باشرت مصالح وزارة الفلاحة والتنمية الفلاحية ووزارة الموارد المائية، تنفيذه ميدانيا، أكدت مصادر من مديرية الموارد المائية بتيارت، أن الولاية في إطار هذا المشروع، استفادت من 5 آلاف هكتار إضافية كمساحة مسقية، تم تقسيمها بين بلديات تخمارت التي استفادت من 500 هكتار، والبقية لسهل بلدية الدحموني.

وقد أكدت المصادر بالمناسبة، أن المساحة الإجمالية المسقية بولاية تيارت، تبلغ حاليا أكثر من 35 ألف هكتار، موزعة على المناطق الشمالية والجنوبية الشرقية للولاية، التي تتوفر على احتياطي كبير من المياه الباطنية، تم استغلالها في سقي آلاف الهكتارات الفلاحية، سواء ما تعلق بالحبوب في إطار السقي التكميلي، أو المساحات المخصصة للخضر والفواكه بعدة أقاليم بالولاية.

وأضافت نفس المصادر أن عملية استغلال المياه سواء السطحية أوالباطنية بالولاية، تتم عبر خريطة عمل مدروسة وفق احتياجات كل منطقة، إضافة لما توفره تلك المناطق من احتياطات مائية خاصة الجوفية، التي تزخر بها عدة مناطق بالولاية، وتم اللجوء إليها كحل استعجالي لمواجهة نقص المياه بالجهة الغربية للوطن، ومنطقة تيارت على وجه الخصوص. لكن بعد سقوط الأمطار الغزيرة الأخيرة التي عرفتها الولاية خلال شهر جانفي المنصرم ومنذ بداية فيفري الجاري، تغيرت المعطيات، وأصبحت مياه السقي متوفرة، ويمكن استغلالها عند الضرورة بكل أريحية خلال شهري مارس وأفريل في حال نقص الأمطار، خاصة لمساحات زراعة الحبوب، التي تتطلب مياها إضافية خلال تلك الفترة من الموسم.

للتذكير، بلغ، حاليا، منسوب سد بن خدة الذي يُعد الممون الأساسي لعدة مناطق بولاية تيارت، 30 مليون متر مكعب بعد أن كان قبل شهر جانفي، في حدود ثلاثة ملايين متر مكعب. والفضل يعود للأمطار الغزيرة التي عرفتها الولاية.

الغابـــــات والتنمية الريفيـــــــة

Forests and rural development

أخبار الوطن
AKHBAR ELWATANE
شبكة إخبارية جزائرية
الصفحة: 06

الطارف

تنصيب اللجنة الولائية لحماية الغابات لموسم 2026

شهد مقر ولاية الطارف يوم الخميس المنصرم خطوة استباقية لتعزيز إجراءات الوقاية من حرائق الغابات وضمان التنسيق بين مختلف المصالح المعنية . وفي هذا السياق أشرف والي ولاية الطارف ، محمد مزيان ، على تنصيب اللجنة الولائية لحماية الغابات لموسم 2026 ، وذلك تطبيقا لأحكام المرسوم التنفيذي رقم 245/24 المؤرخ في 27 جويلية 2024 ، المتعلق بتنظيم وتنسيق الأعمال المرتبطة بالوقاية من حرائق الغابات ومكافحتها . وجرت مراسم التنصيب بحضور النائب العام لدى مجلس قضاء الطارف ، ورئيس المجلس الشعبي الولائي ، وأعضاء اللجنة الأمنية الولائية ، إلى جانب الأمين العام للولاية ، ورئيس الديوان ، ورؤساء الدوائر ، ورؤساء المجالس الشعبية البلدية ، فضلا عن المدراء التنفيذيين وعضو المجلس الأعلى للشباب وإطارات من الولاية . وخلال الاجتماع ، شدد الوالي على ضرورة التحضير الجيد لموسم حرائق الغابات لسنة 2026 ، من خلال ضمان التنسيق المحكم بين مختلف المصالح المعنية ، والعمل على التجسيد الفعلي لمخطط الوقاية ومكافحة حرائق الغابات على المستويين الولائي والمحلي ، بالتنسيق مع اللجان العملياتية عبر الدوائر والبلديات . كما أكد على أهمية دعم فرق التدخل بتسخير الإمكانات البشرية والمادية والعتاد الضروري لضمان فعالية وسرعة التدخل عند الضرورة ، إضافة إلى تنظيم حملات تحسيس وتوعية لفائدة المواطنين ، خاصة بالمشاتي والبلديات المحاذية للمناطق الغابية ، مع إشراك مختلف الفاعلين ، لا سيما فئة الشباب ، في جهود الوقاية . وفي السياق ذاته ، دعا الوالي إلى تكثيف عمليات التحسيس بمخاطر المفارغ العشوائية داخل الغابات أو بمحاذاتها ، لما تشكله من تهديد مباشر للثروة الغابية ، مع التأكيد على ضرورة تجسيد الإجراءات الوقائية الكفيلة بحماية الأملاك الغابية الوطنية والممتلكات العمومية والخاصة من أخطار الحرائق . كما وجه دعوة إلى مستغلي الأراضي الفلاحية ومربي المواشي والنحالين لاتخاذ الاحتياطات اللازمة وتنظيف المساحات المستغلة ، تفاديا لاندلاع الحرائق أو انتشارها . وأكد والي الولاية في ختام اللقاء على تنظيم لقاءات تحسيسية على المستوى المحلي عبر البلديات والدوائر ، على أن تتوج في فترة أخرى بلقاءات ولائية ، مع مواصلة العمل بالمنهجية المعتمدة خلال السنوات الماضية لضمان فعالية أكبر في الوقاية من حرائق الغابات خلال موسم 2026 .

أ.رزيق

أخبار الوطن
AKHBAR ELWATANE
شبكة إخبارية جزائرية
الصفحة: 07

سعيدة

الشروع في التحضير المسبق للمخطط الولائي لمكافحة حرائق الغابات

دعا والي ولاية سعيدة امومن مرموري ، لدى إشرافه على تنصيب وتفعيل اللجنة الولائية لمكافحة الحرائق للموسم الجاري ، على ضرورة العمل الاستباقي في تحضير المخطط الولائي للوقاية من حرائق الغابات وتسخير كل الوسائل المادية والبشرية والعتاد الضروري لمواجهة حرائق الغابات ، هذا وقدم محافظ الغابات للولاية ، حمزة مبروكي ، عرضا مفصلا حول كل الإجراءات والتدابير الوقائية الاستباقية لمواجهة نيران الغابات ، ومن خلال العرض المقدم حرص المسؤول الأول للولاية ، على إحصاء النقاط السواد وتجهيز نقاط المياه ، وتعليمات على البدء بما يميله مخطط الوقاية من حرائق الغابات ، وإطلاق حملات تحسيسية وتوعوية لتفادي حرائق الغابات وإحصاء نقاط ومصادر المياه لاستغلالها في عمليات الإطفاء ، ومعاينة جاهزية الحظيرة وضبط المناوبات وتحيين مخططات تنظيم النجدة ، وتحسيس الفلاحين ومراقبة الحقول ، مع تكثيف الدوريات المراقبة مع مصالح الدرك الوطني ، كما دعا الوالي ، التنسيق الجيد بين مختلف المصالح المعنية بهذا الملف التنسيق مع كل الأطراف المعنية بالمخطط الولائي (الغابات والحماية المدنية والموارد المائية وكل القطاعات ذات صلة بالمخطط) الوقوف على عمليات التحضير لموسم حرائق الصيف ، تنفيذا لتوجيهات الجهات العليا للبلاد وتعليمات وزارة الفلاحية والتنمية الريفية والمديرية العامة لمحافظة الغابات . هذا وتتواجد عبر الشريط الغابي عبر مناطق ولاية سعيدة ، جاهزية أكثر من 15 برج مراقبة للتبليغ عن حرائق الغابات ، تجدر الإشارة أن الثروة الغابية بالولاية تقدر 160 ألف هكتار غابة .

م. فاطمي

النصر ANNASR يومية كل القراء
الصفحة: 09

جيجل

حجز كميات من الفلين وإحباط عمليات استغلال غير شرعي للغابات

تعمل مصالح محافظة الغابات لولاية جيجل، ضمن جهودها الميدانية الرامية لحماية الثروة الغابية والتصدي لمختلف أشكال الاستغلال غير الشرعي لموارد الغابة، من خلال تكثيف الدوريات الرقابية المشتركة مع مختلف المصالح الأمنية عبر إقليم الولاية.

وقد تمكن أعوان الغابات التابعين للفرقة المتنقلة بالعنصر، بالتنسيق مع أفراد الدرك الوطني للفرقة الإقليمية خيري واد عجول، أول أمس، من رصد شاحنة كانت تنقل كمية من مادة الفلين المستغل دون ترخيص.

وجرت العملية على مستوى غابة بني بلعيد، مقطع لعوارط ببلدية خيري واد عجول، حيث تم توقيف الشاحنة وحجز الكمية المنقولة من الفلين. كما تم إخطار وكيل الجمهورية لدى محكمة الميلية بالعملية، في انتظار استكمال الإجراءات القانونية واتخاذ التدابير القضائية اللازمة في حق المتورطين، وفق ما ينص عليه القانون.

وفي عملية أخرى تندرج ضمن نفس الجهود الرقابية، تمكن أعوان إقليمي الغابات الميلية ومشاط، خلال دورية ميدانية مشتركة، من ضبط عملية استغلال غير شرعي لمادة الفلين بغابة مشاط، مقطع المسعورة ببلدية الميلية.

وخلال تفتيش المكان، عُثر على أكياس تحتوي على قطع من الفلين مخبأة داخل معبر إسمنتي، قدرت كميتها بحوالي "ستار واحد"، حيث تم حجزها بعين المكان وفتح تحقيق لتحديد هوية الفاعلين واتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة في حقهم.

كما نفذ أعوان إقليم الميلية، عملية بحث وتمشيط داخل غابات منطقة أولاد عربي، في إطار محاربة ظاهرة قطع الأشجار والتفحيم دون ترخيص.

وأسفرت العملية عن العثور على كمية من الحطب ومردومة تم إنشاؤها بطريقة غير قانونية، ليتم إتلافها في عين المكان، كما تم حجز منشار آلي كان يستعمل في قطع الأشجار، مع فتح تحقيق لمعرفة المتورطين في هذه الممارسات المخالفة للقانون.

وفي سياق متصل، تمكن أعوان الغابات بإقليم العنصر، من حجز 17 كيساً من قطع الفلين، كانت مخبأة بين الأحراش والأدغال ومعدة للتهريب، وذلك بغابة الدولة أولاد بوفاهة، مقطع واد الكبير – واد تاسيف ببلدية العنصر.

وتؤكد محافظة الغابات لولاية جيجل، مواصلة جهودها في حماية الثروة الغابية، داعية المواطنين للمساهمة في الحفاظ على الغابات والتبليغ عن أي اعتداءات قد تطال هذا المورد الطبيعي الهام.

ك.طويل

الفلاحـــــة و الإقتصاد في العالم
Agrobusiness in the world

السبت 7 مارس,2026 01:09

القمح الأوروبي يقفز لأعلى مستوى منذ أغسطس

سيد علي أمين

سجلت العقود الآجلة للقمح الأوروبي ارتفاعاً ملحوظاً خلال تعاملات اليوم الجمعة، مدفوعة بموجة صعود جديدة في أسعار النفط وبالقلق المتزايد لدى المستثمرين بشأن تداعيات الصراع المتصاعد في الشرق الأوسط على أسواق السلع العالمية.

ففي بورصة يورونكست، واصل قمح الطحين تسجيل مكاسب قوية، حيث ارتفع عقد شهر ماي بنسبة 2.7 بالمئة، ليصل بحلول الساعة 17:11 بتوقيت غرينتش إلى 207.50 يورو للطن، ما يعادل نحو 240.66 دولاراً.

أعلى مستوى منذ منتصف أغسطس

وخلال جلسة التداول نفسها، بلغ مؤشر قمح الطحين مستوى 208.7 يورو للطن، وهو أعلى مستوى يسجله منذ 15 أغسطس الماضي. كما تجاوز بذلك المستوى القياسي السابق الذي كان قد سجله خلال الأشهر الستة الأخيرة، والذي تحقق يوم الثلاثاء الماضي.

ويشير هذا الارتفاع إلى تأثر أسواق الحبوب الأوروبية بالتطورات الجيوسياسية وبتحركات أسواق الطاقة، إذ يميل المستثمرون إلى إعادة تقييم توقعاتهم بشأن تكاليف الإنتاج والنقل والإمدادات العالمية في ظل التوترات الإقليمية.

رابط دائم : https://tdms.cc/2ztuo